

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / ماجستير إدارة الأعمال



تقرير أخلاقيات البحث العلمي

تحقيق التوازن بين كفاءة التكلفة وأهداف سياسات المحتوى المحلي ضمن حوكمة المشتريات في الشركات الحكومية وشبه الحكومية في المملكة العربية السعودية

**Balancing Cost Efficiency and Local Content Policy Objectives in
Procurement Governance of Government and Semi-Government
Companies in Saudi Arabia**

إعداد الطالب/

محمد عبدالسلام باماقوس

253000983

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

تُعَدُّ أخلاقيات البحث العلمي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها كل عمل أكاديمي جاد ورصين. فالباحث الذي لا يلتزم بالمعايير الأخلاقية في بحثه لا يضرُّ نفسه وحده، بل يلحق ضرراً بمجتمع المعرفة برُمَّته؛ إذ تغدو نتائجه موضع شكٍّ ولا يمكن البناء عليها أو توظيفها في الواقع العملي.

وتشتمل أخلاقيات البحث العلمي على منظومة متكاملة من المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عمل الباحث في جميع مراحل بحثه، بدءاً من صياغة الفكرة، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج والإفصاح عنها. وقد نعرفها بأنها مجموعة الضوابط والقيم والمعايير التي تُنظِّم سلوك الباحث وتوجِّه ممارساته البحثية، بما يكفل الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية. (Israel & Hay, 2006; Steneck, 2007)

ويهدف هذا التقرير إلى مناقشة مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وقضاياها الجوهرية، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على رسالة الماجستير المُعدَّة من قِبَل الكاتب، والتي تتناول تحقيقَ التوازن بين كفاءة التكلفة وأهداف سياسات المحتوى المحلي ضمن حوكمة المشتريات في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

يذهب بعضهم إلى أن الاعتبارات الأخلاقية قيْدُ يُعيق الباحث ويُثقل خطاه، غير أن التجربة العلمية المتركمة عبر العقود تُثبت عكس ذلك تماماً؛ فالالتزام بالأخلاقيات هو الذي يمنح البحث قيمته الحقيقية، ويجعل نتائجه قابلةً للتطبيق والتعميم والاحتجاج بها.

وتتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي من زوايا عدة:

- فعلى صعيد موثوقية النتائج: تُعَدُّ الأمانة العلمية شرطاً لا غنى عنه لإنتاج معرفة يمكن الاعتماد عليها والاستناد إليها؛ فالباحث الذي يُزوِّر بياناته أو يتجاهل نتائج لا تُرضيه لا يُنتج علماً حقيقياً، بل يُنتج وهماً مضللاً.
- وعلى صعيد حماية المشاركين، يُشكِّل احترام حقوق المبحوثين وصون خصوصياتهم شرطاً أخلاقياً وإنسانياً لا يقبل المساومة، لا سيما حين يتعلق الأمر بجمع بيانات حساسة من أفراد أو مؤسسات.
- وعلى صعيد المصداقية الأكاديمية، يُعزِّز الالتزام بأخلاقيات البحث سمعة الباحث والمؤسسة التي ينتمي إليها، ويُفتح له أبواب النشر العلمي المحكَّم والتمويل البحثي والتعاون الأكاديمي الدولي (Israel & Hay, 2006).

ومما يزيد المسألة أهميةً في سياق هذا البحث تحديداً أن موضوعه يمسُّ سياساتٍ عامة تؤثر في قرارات مؤسسات حكومية كبرى؛ فأَيُّ تحيُّز أو إغفال في التحليل قد ينعكس على توصيات تُمسُّ المال العام والقرار الاقتصادي الوطني.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

1. الأمانة العلمية

تعني الأمانة العلمية نقل المعلومات والبيانات كما هي، دون تحريف أو اختزال مقصود. فالباحث الأمين لا يحذف نتائج تتعارض مع فرضياته، ولا يُضخّم نتائج تدعم توقعاته (Steneck, 2007).

مثال: إذا أظهرت بيانات الاستبيان أن بعض مديري المشتريات يرون أن اشتراطات المحتوى المحلي ترفع تكاليف العمليات، فعلى الباحث الإفصاح عن هذه النتيجة حتى وإن كانت تتعارض مع الفرضية الأولى لبحثه.

2. النزاهة

النزاهة أوسع من الأمانة؛ إذ تشمل الاستقامة في جميع مراحل البحث من جمع البيانات إلى الاستنتاج، بما في ذلك تجنب تضارب المصالح، والإفصاح عن أي ارتباطات قد تؤثر في مسار البحث أو توجّهاته (Steneck, 2007).

مثال: كون الباحث يعمل في قطاع المشتريات بشركة بالسعودية يلزمه الإفصاح صراحةً عن هذه الخلفية المهنية في بحثه، حتى يتمكن القارئ من تقدير أي تأثير محتمل على زاوية التحليل.

3. الموضوعية

تقتضي الموضوعية الفصل بين ما تقوله البيانات وما يؤدّ الباحث أن يقوله. وهذا المبدأ أصعب تطبيقاً مما يبدو، خاصة حين يكون للباحث خبرة عملية عميقة في الموضوع الذي يدرسه (Israel & Hay, 2006).

مثال: قد يميل الباحث المتخصص في الامتثال للمحتوى المحلي إلى تأطير بياناته بطريقة تدعم أهمية هذه السياسات. الموضوعية تلزمه بعرض الحجج المضادة بنفس القدر من الجدية.

4. السرية وحماية البيانات

حماية خصوصية المشاركين ليست مجرد التزام أخلاقي، بل هي في بعض السياقات التزام قانوني. وتشمل السرية عدم الكشف عن هويات المبحوثين أو المؤسسات التي ينتمون إليها إلا بإذنهم الصريح (Israel & Hay, 2006).

مثال: الخبراء الذين سُجّروا معهم المقابلات النوعية في هذا البحث سيُعاملون بسرية تامة، وسُستخدم مسمياتهم الوظيفية العامة (مثل: مدير مشتريات في شركة حكومية) دون الإشارة لأسمائهم أو الشركات بعينها.

5. الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة أن يعلم المشارك بوضوح ما الذي يشارك فيه، وكيف سُستخدم بياناته، وأن له الحق في الانسحاب في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي تبعات (APA, 2020; Israel & Hay, 2006).

مثال: قبل إجراء أي مقابلة، سيُرَوّد المشارك بنموذج موافقة مكتوب يشرح طبيعة البحث وأهدافه وطريقة التعامل مع بياناته، مع التأكيد على أن المشاركة طوعية تماماً.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

1. الانتحال العلمي

الانتحال هو نسب أعمال الآخرين لنفس الباحث دون توثيق مصادرها، سواء أكان ذلك نصاً حرفياً أم أفكاراً أم نتائج. وهو يُعدّ من أخطر الانتهاكات الأخلاقية لأنه يُزيّف سجل المعرفة العلمية (Steneck, 2007).

مثال واقعي: استقال وزير الدفاع الألماني، كارل-تيودور زو غوتنبرغ، من منصبه في عام 2011 على خلفية فضيحة أكاديمية تتعلق بالانتحال العلمي. وقد أثبتت تحقيقات الباحثين آنذاك أن أجزاءً واسعة من أطروحته لنيل درجة الدكتوراه كانت منقولة حرفياً من مصادر أخرى، دون توثيقها أو الإشارة إليها وفقاً للأصول الأكاديمية المتعارف عليها.

2. تزوير البيانات وتلفيقها

يشمل التزوير تغيير النتائج الفعلية، بينما يعني التلفيق اختراع بيانات لم تُجمع أصلاً. وكلاهما يُدمّر الأساس الذي يقوم عليه البحث (Steneck, 2007).

مثال افتراضي: لو أن باحثاً ادّعى إجراء 80 مقابلة ولم يُجر سوى 20، أو عدّل نتائج اختبارات SPSS لتظهر علاقة إحصائية لم تكن موجودة في البيانات الأصلية، فإن هذا تلفيق وتزوير صريح.

3. التحيز البحثي

التحيز لا يعني دائماً النية السيئة؛ فكثير منه يحدث بصورة غير واعية. وهو يظهر في طريقة صياغة أسئلة الاستبيان، واختيار العينة، وتفسير البيانات (Israel & Hay, 2006).

مثال افتراضي: لو صُمّمت أسئلة الاستبيان بطريقة تُحفّز المستجيبين على الموافقة على أهمية المحتوى المحلي بدلاً من استطلاع آرائهم بحياد، فإن النتائج المتحصل عليها ستكون مُضلّلة لأنها تعكس تحيز الأداة لا قناعات المستجيبين.

4. انتهاك الخصوصية

ينتهك الباحث الخصوصية حين يُفصح عن معلومات حصل عليها بصفة سرية، أو حين يستخدم بيانات بطريقة مغايرة لما وافق عليه المبحوث.

مثال واقعي: تشير بعض الأدبيات إلى حالات نُشرت فيها نتائج مقابلات بذكر أسماء الشركات رغم اشتراط السرية، مما عرّض المشاركين لضغوط مهنية. هذا النوع من الانتهاك قد يُغلق الباب أمام بحوث مستقبلية في نفس المجال.

5. تضارب المصالح

يحدث تضارب المصالح حين تكون للباحث مصلحة مالية أو مهنية أو شخصية قد تؤثر في نتائجه أو توصياته. الحل ليس بالضرورة أن يتخلّى الباحث عن موضوعه، بل أن يُفصح عن هذه المصالح بشفافية (Steneck, 2007).

مثال: كون الباحث متخصصاً في الامتثال للمحتوى المحلي في إحدى الشركات شبه الحكومية قد يُنشئ مصلحة في الوصول لنتائج تدعم تعزيز سياسات المحتوى المحلي. الإفصاح عن هذه الخلفية أمام المشرفين والقراء هو المتطلب الأخلاقي الصريح.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أبرز التاريخ العلمي منظومة من الآليات الرقابية التي تهدف إلى حماية المشاركين في الأبحاث وضمان نزاهة المعرفة المنتجة.

1. لجان أخلاقيات البحث (IRB)

تشكل لجان مراجعة المؤسسات (Institutional Review Boards) المظلة الرقابية التي تراجع البروتوكولات البحثية قبل تنفيذها. أنشئت هذه اللجان في الأصل لحماية المشاركين في الدراسات الطبية والنفسية، ثم امتد نطاقها ليشمل البحوث الاجتماعية والإدارية (APA, 2020).

يشترط تقديم ملف البحث للجنة الأخلاقيات قبل الشروع في جمع البيانات، وتتضمن الوثائق المطلوبة عادة: وصف البحث وأهدافه، نموذج الموافقة المستنيرة، خطة حماية البيانات، وتقييم المخاطر المحتملة على المشاركين.

2. المعايير الدولية لتوثيق المصادر (APA)

يفرض دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) نظاماً محدداً لتوثيق المصادر يهدف في جوهره إلى إعطاء كل صاحب فكر حقه، وتمكين القارئ من تتبع المصادر والتحقق منها. والالتزام بهذا النظام ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو تعبير عملي عن احترام جهود الباحثين الآخرين (APA, 2020).

كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) توصية عام 2017 بشأن العلم المفتوح، تُعزّز مبادئ الشفافية وإتاحة البيانات البحثية مع الحفاظ على حماية الخصوصية (UNESCO, 2017).

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُعدّ هذا الجزء من أكثر أجزاء التقرير أهمية وتحدياً معاً. فالتطبيق العملي يكشف ما إذا كانت المبادئ الأخلاقية المُعلنة تتحوّل فعلاً إلى ممارسات بحثية ملموسة، أم تظل في دائرة التنظير المجرد.

موضوع البحث الحالي يدرس العلاقة بين ممارسات حوكمة المشتريات وقدرة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات سياسات المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي تطبيق تفصيلي لمبادئ الأخلاقيات على مختلف مراحل هذا البحث:

1. منهجية جمع البيانات والاعتبارات الأخلاقية

يعتمد البحث على منهج مختلط يجمع بين المقابلات النوعية شبه المنظمة مع 5-10 خبيراً متخصصاً، واستبيان كمي موزّع على متخصصين في المشتريات وإدارة سلاسل الإمداد في الجهات الحكومية وشبه الحكومية. لضمان الأمانة العلمية في جمع البيانات، سيُصمّم الاستبيان بعبارات محايدة لا تُوحي بإجابة بعينها. وستُستخدم مقاييس ليكرت الخماسية بصياغة متوازنة تتيح التعبير عن التحفظ والمعارضة بنفس القدر الذي تتيح التأييد. وبالنسبة للمقابلات، ستُصاغ الأسئلة بطريقة مفتوحة تمنح المبحوث حرية الإجابة دون توجيه.

2. الموافقة المستنيرة

قبل الشروع في أي مقابلة أو توزيع أي استبيان، سيُزوّد كل مشارك بوثيقة موافقة مستنيرة تتضمن المعلومات التالية:

- عنوان البحث وأهدافه المحددة.
- الجهة الأكاديمية المشرفة على البحث (جامعة ميدأوشن).
- طريقة استخدام البيانات المُجمَّعة ونطاق استخدامها.
- إجراءات حماية الخصوصية وضمان السرية.
- حق المشارك في الانسحاب في أي وقت دون إبداء أسباب.
- معلومات التواصل مع الباحث للاستفسار أو الشكاوى.

لن تُحلَّل أي بيانات من مشارك لم يوقَّع على نموذج الموافقة، وسُحِّفظ نسخ النماذج الموقَّعة (إلكتروني) بصورة آمنة.

3. الحفاظ على السرية وحماية البيانات

نظراً لحساسية موضوع البحث الذي يتناول سياسات مشتريات مؤسسات حكومية كبرى، وُضعت آلية صارمة لحماية البيانات تشمل:

- ترميز هويات المشاركين باستخدام أكواد رقمية تحل محل الأسماء والمسميات الوظيفية التفصيلية في قواعد البيانات.
- الإشارة إلى المؤسسات بمسميات عامة (شركة طاقة حكومية، جهة حكومية للبنية التحتية) دون ذكر الأسماء الصريحة إلا بموافقة صريحة.
- تخزين بيانات المقابلات المسجلة على جهاز مُشفَّر محمي بكلمة مرور، مع حذفها عقب انتهاء عملية التفريغ والتحليل.

عدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف ثالث خارج فريق البحث المكوّن من الطالب والمُشرِّفين.

4. الإفصاح عن تضارب المصالح

يمارس الباحث عمله في قطاع المشتريات والعقود بشركة شبه حكومية. هذه الخلفية المهنية تمنحه إماماً عميقاً بموضوع البحث، غير أنها قد تُفضي إلى توجّهات تحليلية غير محايدة. للتعامل مع هذا التضارب المحتمل، اتُّخذت الإجراءات التالية:

- الإفصاح الصريح عن هذه الخلفية المهنية في مقدمة البحث ضمن قسم تضارب المصالح.
- الحرص على توزيع عينة المقابلات على مؤسسات متنوعة لا تشمل شركة الباحث، تفادياً لأي تأثير مؤسسي.
- مراجعة الاستنتاجات مع المُشرِّفين الأكاديميين للتحقق من خلوها من التحيز غير المقصود.

5. المخاطر المحتملة والإجراءات الوقائية

يُفصح البحث الحالي عن جملة من المخاطر الأخلاقية المحتملة، و لكل خطر إجراء وقائي مقابل:

خطر إحجام الخبراء عن الإدلاء بآراء نقدية تجاه سياسات المحتوى المحلي خشية التبعات المهنية. فالإجراء الوقائي يكون بالتأكيد المكرر على أن المشاركة سرية وطوعية، ومنح المشاركين حق المراجعة قبل النشر.

خطر احتمال أن تُعكس نتائج البحث على سياسات مؤسسات بعينها بصورة تُشير إلى مصدرها. فالإجراء الوقائي يكون بالإبقاء على التحليل على مستوى القطاع العام لا على مستوى مؤسسة محددة.

خطر التحيز في تحليل بيانات بسبب الخلفية المهنية للباحث. فالإجراء الوقائي يكون بالاعتماد على التحليل الإحصائي الموضوعي مع الإفصاح الكامل عن جميع النتائج بما فيها غير المتوقعة.

6. الأمانة في التوثيق ونسب الأفكار

يعتمد هذا البحث على أدبيات أكاديمية متنوعة تشمل دراسات Tordo et al. (2013) حول سياسات المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، ودراسة Erridge و McIlroy (2019) حول استراتيجيات المشتريات العامة، وغيرها. سيُوثَّق كل مصدر بدقة وفق نظام APA، وستُمَيَّز أفكار الباحث بوضوح عن أفكار المؤلفين المُستشهد بهم.

كما ستُستخدم برامج كشف التشابه الأكاديمي للتحقق من خلو النصوص من الانتحال قبل تقديم البحث للمراجعة.

سابعاً: الخاتمة

يُدرّك الباحث أن التزامه بأخلاقيات البحث العلمي لا يقتصر على استيفاء متطلب أكاديمي، بل هو في الحقيقة الأساس الذي يقوم عليه كل ما يطمح إلى تحقيقه من خلال هذا البحث. فالسؤال الجوهرى الذي يطرحه البحث — كيف تُحقّق المؤسسات الحكومية التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية وأهداف سياسات التوطين — لن تكون إجاباته ذات قيمة إلا إذا كانت مبنية على بيانات صادقة وتحليل نزيه.

ولعل أبرز ما خلص إليه هذا التقرير هو أن الأخلاقيات ليست عوائق في وجه الباحث، بل هي بالعكس الضمانة التي تُعطي نتائجه وزناً وقدرة تأثير. فالتوصيات المستندة لبيانات سليمة جُمعت بأمانة من مشاركين أعطوا موافقتهم المستنيرة هي وحدها التوصيات التي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتها.

وفيما يخص هذا البحث تحديداً، يعتزم الباحث الحفاظ على أعلى معايير النزاهة الأكاديمية في جميع مراحلها، من صياغة أدوات القياس إلى تفسير النتائج وانتهاءً بنشرها. وهذا الالتزام هو في نهاية المطاف ما يُميّز البحث العلمي الحقيقي عن مجرد الكتابة الأكاديمية.

1. American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). APA Publishing.
2. Barney, J. B. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120. <https://doi.org/10.1177/014920639101700108>
3. DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147–160. <https://doi.org/10.2307/2095101>
4. Erridge, A., & McIlroy, J. (2019). Public procurement and supply chain management strategies for public sector efficiency. *Public Policy and Administration*, 34(3), 279–299. <https://doi.org/10.1177/0952076718768259>
5. Freeman, R. E. (1984). *Strategic management: A stakeholder approach*. Pitman Publishing.
6. Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists*. SAGE Publications.
7. Kola, J., & Söldyński, R. (2025). Local content requirements in public procurement: Comparative reflections from the European Union and Saudi Arabia. *International Public Procurement Journal*, 12(1), 45–78.
8. Local Content and Government Procurement Authority (LCGPA). (2022). *Annual report on local content development in Saudi Arabia*. LCGPA.
9. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). *Public procurement for innovation: Good practices and strategies*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/3b0d7b46-en>
10. Steneck, N. H. (2007). *ORI introduction to the responsible conduct of research*. US Department of Health and Human Services.
11. Tordo, S., Warner, M., Manzano, O., & Anouti, Y. (2013). *Local content policies in the oil and gas sector*. World Bank Publications. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9931-6>
12. UNESCO. (2017). *Recommendation on science and scientific researchers*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.